

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح
وعضوية القضاة السادة
مصباح نياي ، يوسف الحمود ، غازي عازر ، فتحي الرفاعي

التميز ضده

التميز

الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣١ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن محكمة
امن الدولة بالقضيه رقم ٩٩/٦٢٥ فصل ١/٨/٢٠٠٠ والقاضي بادانة المتهم
بجناية تقليد وتداول اوراق مقلده مع العلم
بامرها خلافاً لأحكام المادة ٢٤١/عقوبات والحكم عليه بوضعه بالاشغال الشاقه
المؤقتة مدة اربع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف * ومصادرة المبلغ
المزيف وجهاز الكمبيوتر وتوابعه وجهاز الهاتف الخليوي المضبوط *

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

- ١ - اخطأت محكمة امن الدولة في اعتبار التميز شريكاً في التقليد دون ان
تلاحظ ان التقليد في صحيح القانون هو صنع عمله ممثله للعمله الصحيحه
وان خلق عمله على وجه غير مشروع *

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية : ٢٠٠٠/١٥٥

رقم القرار :

٢ - اخطأت محكمة امن الدولة في اعتبار المميز شريكاً في تداول عمله مقلده دون ان تلاحظ ان التداول لا يتحقق الا بوضع العملة المقلده على النحو الوارد في الفقرة (أ) اعلاه في التداول على اعتبار انها صحيحة بحيث تصبح تحت تصرف الكافة دون ان ينفرد بها احد ولا يوجد بين اوراق الدعوى ما يدل على ان المميز قد قام بوضع اية ورقة نقد مقلده في التداول .

٣ - وبالتناوب فقد اخطأت محكمة امن الدولة في اعتبار ما قام المميز مشكلاً للأركان الكاملة لجناية تداول اوراق عمله مقلده مع العلم بأمرها لا يعدو كونه شروعاً في التداول ما دام قد تم ضبطه قبل ان يتمكن من وضعها في التعامل بين افراد المجتمع وذلك خلافاً لأحكام المادتين ٧٠ و ٢٤١ عقوبات .

لهذه الاسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٥ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردة موضوعاً وتأييد الحكم المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداوله نجد ان واقعة هذه الدعوى تتلخص بان النيابة العامة لدى محكمة امن الدولة احالت المتهم مع شخص آخر هو المدعو بتهمة تزوير اوراق بنكنوت (اوراق نقد اردنيه من فئة العشرة دنائير واوراق نقد امريكيه من فئة المائة دولار) وتداولها مع العلم بأمرها خلافاً لأحكام المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات .

نظرت محكمة امن الدولة الدعوى واستمعت الى بيناتها والأدلة المقدمه بها وتوصلت نتيجة المحاكمة الى اصدار قرارها في القضية رقم ٩٩/٢٢٥ تاريخ

٢٠٠٠/١/٨ والقاضي بتعديل وصف التهمة من جناية تزوير اوراق بنكنوت الى جناية تقليد وتداول عمله مقلده مع العلم بأمرها خلافاً للمادة ٢٤١ وبدلالة المادة ٧٦ من قانون العقوبات وتجريم المميز المذكور بالتهمة المعدلة والحكم بوضعه بالاشغال الشاقه لمدة ثمانى سنوات وعملاً بأحكام المادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات تخفيض العقوبه لتصبح الوضع بالاشغال الشاقه لمدة اربع سنوات محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض المتهم بهذا القرار فطعن به تمييزاً للأسباب المبسوطه بلائحة التمييز المقدمه من وكيله بتاريخ ٢٠٠٠/١/٣١ .

وللرد على جميع الفقرات الوارده بسببي التمييز : نجد انها جميعاً لا تعدو ان تكون طعنأ بما توصلت اليه محكمة الموضوع بالاستناد الى البيانات التي قدمتها النيابة .

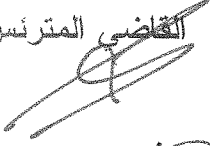
وحيث ان هذه البيانات التي استندت اليها محكمة امن الدوله واثبتتها في قرارها ومنها اعتراف المميزان امام المحقق وشهادة المحقق امام المحكمة على ان هذه الأقوال اخذت بطوع المميز واختباره اضافة لشهادة الرقيب وضبط الأوراق المقلده . وحيث نجد ان المميز اعترف للمحقق انه هو الذي اشترى جهاز الكمبيوتر للمتهم ، وانه قام بتسليم المدعو مبلغ مائة دينار من عمله المقلده والتي سلمها له المتهم ، وانه اخذ مقابلها خمسين دينار صحيحة وكذلك اشترآكه مع المتهم بحمل مبلغ الخمسة آلاف دينار من الأوراق المقلده ووضعها لها تحت كرسي السياره الذي يجلس عليه (كرسي القيادة) وطلبه من الشاهد المذكور بعد ان حضر الى سيارة البكب وجلس الى جانبه بقوله له (مصاريك جاهزات) واخرجه للكيس التي يحتوى على الاوراق المذكوره وفتحها لبيتح للشاهد المذكور مشاهدة هذه الاوراق وكذلك ضبط ورقة نقد مقلده من فئة المئة دولار امريكي بحوزته .

وحيث ان هذه البيانات التي استندت اليها محكمة امن الدولة واثبتتها في قرارها لها اصل ثابت في الاوراق وانها تؤدي الى النتيجة التي استخلصتها تلك المحكمة ، فإن محكمتنا كمحكمة موضوع تقرر محكمة امن الدولة على النتيجة التي خلصت اليها وقنعت بها ولا ترى مبرراً لتدخلها في ذلك مما يغدو معه هذان السببان بكافة بنودهما مستوجبة للرد .

لذا نقرر رد التمييز وتأيد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ١٤ محرم سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٠٠٠/٤/١٨

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق

م ض